



أثر السياسة النقدية والمالية على القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر:

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990–2021

the effects of monetary and fiscal policies on the purchasing power of salaried employees in Algeria: Standard analytical analysis for 1990–2021

د. كنيده زليخة*

ط.د. كتاف حمزة

مخبر دراسات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية
المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله
الجزائر 03)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله
z.kenida@centre-univ-mila.dz h.kettaf@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2023/04/22

تاريخ القبول: 2023/04/02

تاريخ الإرسال: 2023/02/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر من خلال مستوى الأجور الحقيقية وذلك خلال الفترة 2021/1990، وتم ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الأجور الحقيقية (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم؛ سعر الصرف؛ الانفاق العام؛ الإيرادات النفطية)، كما أن نتائج الدراسة أظهرت أن السياسة المالية في الجزائر أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على الأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة، وعليه فإن هذه الدراسة توصي بضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر بما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي عال ينعكس بصورة إيجابية على القدرة الشرائية للعمال.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية؛ سياسة مالية؛ قدرة شرائية؛ أجر حقيقي؛ نموذج ARDL.

Abstract :

The present study aims to shed light on the effect of monetary policy and fiscal policy on the purchasing power of salaried workers in Algeria through the level of real wages during the period 1990 to 2021. To this aim, the study followed the autoregressive model of lagging distributed time gaps (ARDL). The findings of the study indicate that there is a long-term equilibrium relationship between real wages (the dependent variable) and the independent variables (rediscount rate; exchange rate; public spending; oil revenues), in addition to that, the study's results demonstrate that fiscal policy in Algeria has a more significant impact on real wages during the timeframe than monetary policy. As a result, this study urges Algeria to coordinate its monetary and fiscal policies because doing so helped the country experience strong economic growth that increased employees' purchasing power.

Key Words: Monetary Policy; Financial Policy; Purchasing Power; Real Wages; ARDL Model.

JEL Classification: E52; E62; E31; E24; C32.

* مرسل المقال: د. كنيده زليخة zkenida@yahoo.fr



المقدمة:

إن من الأهداف النهائية والرئيسية للسياسات الاقتصادية تحقيق نمو اقتصادي جيد الذي بدوره يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وذلك من خلال المحافظة على القدرة الشرائية لدخول المواطنين وخاصة الأجراء منهم حيث أن الأجر النقدي يعد المصدر الشبه الوحيد للدخل لهذه الفئة لتلبية حاجياتهم وحاجيات أسرهم المختلفة من السلع والخدمات، ويطلق على القدرة الشرائية للأجر النقدي مصطلح الأجر الحقيقي ويرتبط نمو وتطور هذا الأخير بالنمو في الإنتاجية ونفقات الحكومة بالإضافة إلى التضخم فبشكل عام كلما انخفضت نسبة التضخم انخفضت نفقات الحكومة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي وبارتفاع نسبة الإنتاجية ستزيد نسب النمو في الأجر الحقيقي.

في الجزائر وخاصة عشر سنوات الأخيرة تدهورت القدرة الشرائية للعمال الأجراء بشكل ملحوظ بسبب بعض العوامل الداخلية كسياسة الدعم الحكومي وزيادة الانفاق دون أن تقابله زيادة في الإنتاجية، وعوامل خارجية كارتفاع أسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد)، والتي أثرت بالسلب على الحياة المعيشية للسكان وخاصة الأجراء منهم ورغم رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG في مرات عديدة إلا أن هذه الزيادات لم تساهم في نمو الأجر الحقيقية، وذلك لأسباب مختلفة منها ضعف وانخفاض العملة الوطنية أمام قوة العملات الأجنبية، وذلك لاعتماد البلاد على الاستيراد الشبه الكلي للسلع الضرورية والواسعة الاستهلاك زائد ضعف الإنتاجية والتي تعتبر العنصر الأهم في رفع قيمة الدينار الجزائري، وعليه ارتأينا في هاته الدراسة معرفة أثر كل من سعر إعادة الخصم وسعر صرف الدينار الجزائري كمتغيرين من مؤشرات السياسة النقدية، والانفاق العام وإيرادات الجباية البترولية كأداتين من أدوات السياسة المالية الجزائرية على الأجر الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر كل من السياسة المالية والنقدية على مستوى الأجر الحقيقية الجزائري

خلال الفترة (1990-2021)؟

تحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر السياسة النقدية على الأجر الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
 - ما هو أثر السياسة المالية على الأجر الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
 - هل هناك علاقة سببية بين السياسة المالية والنقدية والأجر الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
 - أي السياستين النقدية أم المالية أكثر فاعلية في التأثير على الأجر الحقيقية خلال فترة الدراسة؟
- فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على جملة الفرضيات التالية:
- للسياسة النقدية علاقة عكسية مع الأجر الحقيقية ويؤثر عليها سلبا في المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة.



- للسياسة المالية علاقة طردية مع الأجور الحقيقية ويؤثر عليها إيجابيا في المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة.

- توجد على الأقل علاقة سببية بين السياسة المالية والنقدية والأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة.

- السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على الأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في كونها تتناول أثر كل من السياسة المالية والنقدية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للعمال الأجراء في الجزائر، وكذلك معرفة أي من السياستين أكثر تأثيرا على مستوى الأجور الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية المزج بين السياستين المالية والنقدية في الرفع من قيمة الأجور الحقيقية للعمال الأجراء في الجزائر، وهذا بعد التطورات التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات من خلال تبني نظام اقتصاد السوق وتطبيق مجموعة معتبرة من البرامج والإصلاحات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021.

منهج الدراسة: من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة وتحديد أثر كل من السياسة النقدية والمالية على القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر خلال الفترة 2021/1990 اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي التحليلي والذي طبقنا فيه نماذج ARDL بالاستعانة ببرنامج Eviews 12.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة نستعرض التالي:

- دراسة: زدون جمال، بغداد تركية (2021) بعنوان: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على الأجور الاسمية في القطاع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1980-2018)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومتوسط أسعار المستهلك والأجور في القطاع الاقتصادي الجزائري وذلك باستعمال نموذج التكامل المشترك وقد بينت النتائج وجود علاقة طردية بين الأجور في القطاع الاقتصادي وسعر الصرف، لأن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات مما ينتج عنه انخفاض قيمة السلع ذات الاستهلاك الوسيط التي تدخل في عملية الانتاج وانخفاض قيمة السلع ذات الاستهلاك النهائي، وبالتالي ارتفاع وتحسن القدرة الشرائية الشيء الذي يؤدي زيادة الأجور الاسمية، أما متوسط أسعار السلع والخدمات فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير السلبي لهذا المتغير حيث أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي انخفاض الأجور الاسمية.

- دراسة: مولوج رمضان، بوعراب رابح (2021) بعنوان: السياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل للفترة (2000-2019)، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، هدفت هذه الدراسة في تحديد أثر كل من السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل (Pnel) للفترة (2000-2019) في عدد من البلدان العربية التي طبقت اصلاحات



اقتصادية خلال التسعينات، وقد بينت النتائج وجود أثر إيجابي للسياسة النقدية والمالية والذي يظهر جليا في تأثير الكتلة النقدية والاستثمار العام على معدل النمو الاقتصادي، ووجود أثر سلبي ضعيف للاحتياطات النقدية، ولكن هذا التأثير مختلف من بلد لآخر.

- دراسة: **Noer Azam Achsani, Tony Irawan, Lukytawati Anggraenid** (2021) بعنوان: **The Impact of Fiscal and Monetary Policies on the Real Sector under Globalization**؛ هدفت هذه الدراسة إلى إبراز آثار السياسات المالية والنقدية على القطاع الحقيقي في ظل العولمة باستخدام اللوحة الديناميكية لتقنية طريقة تقدير اللحظات المعممة بالنظام مع عينة من 79 دولة خلال الفترة (1998-2018)، وقد بينت النتائج أن العولمة قد أهملت دور السياسة المالية التوسعية في القطاع الحقيقي، أما دور السياسة النقدية في القطاع الحقيقي كان مؤثرا بشكل واضح في البلدان النامية ولكن ليس في البلدان المتقدمة، كما بينت النتائج أن تحرير التجارة والتحرير المالي يؤثر بشكل ضعيف في دور السياسة المالية في القطاع الحقيقي؛ أما السياسة النقدية فكانت أكثر فعالية في قطاعي الصناعة والخدمات.

I. الإطار النظري لمغيرات الدراسة

1. الأجور الحقيقية

1.1. مفهوم الأجر الحقيقي: مفهوم الأجر الحقيقي والحد الأدنى للأجور: يرجع أصل كلمة الأجر إلى الكلمة اللاتينية SALARIUM، وهو مصطلح يرمز عند الرومان إلى العلاوات الممنوحة للمحارب، أما المعنى الاقتصادي للأجر فهو ذلك المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص آخر، وهو أيضا جزء من دخل صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه وذلك نتيجة قيامه بالعمل تنظيما أو إدارة. (الموسمي، 1989، صفحة 331)

هناك عدة مفاهيم ذات صلة قريبة بمفهوم الأجر ومن هذه المفاهيم: الأجر الاسمي والأجر الحقيقي؛ الأجر المعيشي والأجر العادل؛ الحد الأدنى للأجور، ويمكن التفرقة بين هاته المفاهيم على النحو التالي:

أ. الأجر الإسمي والأجر الحقيقي: الأجر الإسمي هو الأجر الذي يأخذه العامل مقابل عمله، أما الأجر الحقيقي فهو مقدار السلع والخدمات التي يمكن للعامل أن يشتريها من أجره الاسمي، أي هو عبارة عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر ومن المعروف بأن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاضه وبين ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات كما ونوعا، فكمية ونوعية السلع تنخفض في حالة ارتفاع الأسعار وتحسن وتزيد في حالة انخفاضها. (النجفي، 1977، صفحة 120)

ب. الأجر العادل والمعيشي: فالأجر العادل يمثل مستوى أعلى من الحد الأدنى للأجور ويتم تحديده حسب إمكانيات وقدرات الصناعة على الدفع ومستوى الأرباح، أما الأجر المعيشي يتحدد عند مستوى أعلى من الأجر



العادل وهو الاجر الكافي لتحقيق الرفاهية والرعاية الصحية وتوفير الاحتياجات الأساسية أي توفير مستوى معيشي لائق وجيد. (ابراهيم، 2017، صفحة 17)

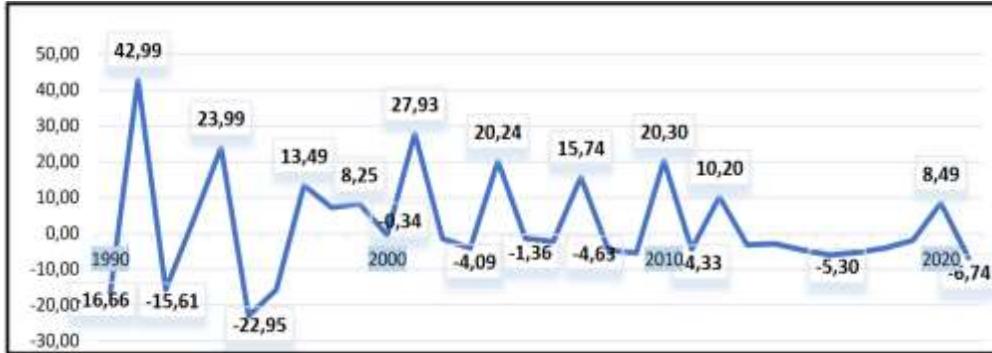
ت. الحد الأدنى للأجور: هو الكسب الأدنى المسموح به قانونا أو فعليا مهما كان مستوى كسب أو مهارة العامل، فهو الأجر الذي لديه قوة القانون عند البلدان التي تنتهجه وتطبق غرامات مالية على صاحب العمل عند عدم الالتزام به، وعليه يوفر الحد الأدنى للأجور حماية للعاملين ويسعى إلى تلبية الاحتياجات المختلفة للعمال وعائلاتهم مع مراعاة المستوى العام للأجور في الاقتصاد، كما أنه يعمل على مراعاة متطلبات التنمية الاقتصادية ومستويات الإنتاجية والرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والمحافظة عليه. (بجيات و بوشارب، 2016، الصفحات 355-356)

2.1. تطور القيمة الحقيقية للأجور في الجزائر للفترة (1990-2021): لحساب الأجر الحقيقي للعامل الجزائري قمنا بقسمة الأجر الإسمي (النقدي) على مؤشر المستوى العام لأسعار، واختارنا لذلك الأجر الأدنى الوطني المضمون والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وذلك لانتماء غالبية العمال الأجراء للعمالة غير الماهرة والتي يقترب أجرها من الأجر الأدنى الوطني المضمون، واستخدمنا الرقم القياسي للأسعار لأنه يعكس فعليا القدرة الشرائية للنقود، وعليه يتم حساب الأجر الحقيقي بالعلاقة الرياضية التالية: (ريغي، 2020، صفحة 247)

$$\frac{\text{الأجر الأدنى الوطني المضمون}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك}} = \frac{SNMG}{CPI} = \text{الأجر الحقيقي}$$

لتحليل معدل التغير في الأجر الحقيقي للعامل الجزائري سنعمد على التمثيل البياني أدناه.

الشكل 01: معدل نمو الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 2021/1990



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن الأجر الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة يتغير بشكل كلي من الإيجابي إلى السلبي فمثلا سنة 1990 كان معدل الأجر الحقيقي حوالي 16% ليرتفع مباشرة إلى تقريبا 43% سنة 1991، ثم عاود الانخفاض في السنة المقبلة 1992 وهكذا فهو متذبذب ولا ينمو بشكل صريح وكل هذا راجع إلى التغير الذي شهدته الجزائر في نظامها الاقتصادي أي الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام الرأسمالي



(اقتصاد السوق) والخلل الذي أصاب الاقتصاد الوطني نتيجة تعدد البرامج والإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة والتي تؤثر بشكل رئيسي على المستوى العام للأسعار هذا الأخير ينعكس بشكل رئيسي على القيمة الحقيقية لأجور العمال، فقد أثر ارتفاع الأسعار بشكل مباشر على الأجور الإسمية للعمال ويمكن تفسير ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر بزيادة الإنفاق الحكومي دون أن يقابله زيادة في الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة موجهة للحفاظ على قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، ما أدى إلى ارتفاع سعر الكثير من المواد الاستهلاكية، ففي سنة 2010 كان سعر صرف الدولار الواحد 80 دينار بينما قارب 140 دينار في العام 2020، أما في السوق الموازية استقر عند 180 دينار.

2. السياسة النقدية:

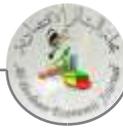
السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي، (Einzing, 1964، صفحة 50) والمسؤول عن هذه القرارات هو البنك المركزي الذي يضمن بوسائل شتى سلامة الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام المصرفي، ويوكل إليه الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية في البلاد. (توفيق، 2015، صفحة 266)

وللسياسة النقدية أدوات وأهداف يمكن إنجازها فيما يلي:

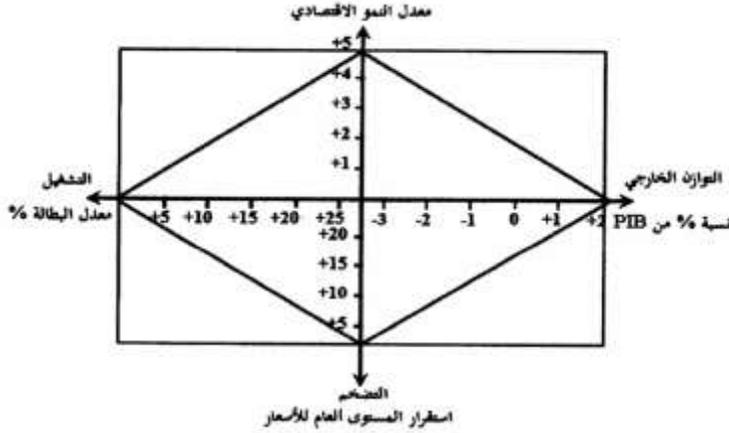
1.2. الأدوات الكمية (غير مباشرة): وهي الأدوات والوسائل التي تمكن البنك المركزي من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية وبصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان، (حمداني و بناي، 2020، صفحة 55) وهي ثلاثة أدوات: سياسة السوق المفتوحة، سياسة سعر الخصم، سياسة نسبة الاحتياطي القانوني.

2.2. الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية: هي أدوات مباشرة يستخدمها البنك المركزي للتحكم في بعض أنواع القروض وتنظيم الانفاق مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية، أو تفضيل القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل أو العكس، وعليه فهذه الأدوات تؤثر بشكل مباشر على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها، نذكر منها: تأطير الائتمان؛ النسب الدنيا للسيولة؛ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد؛ القيام العمليات المصرفية؛ التأثير والاقناع الأدبي. (علاوي و بوروشة، 2015، صفحة 76)

من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السلطة النقدية والتي تعرف اختصارا بالربع السحري لكالدور والمتمثلة في تحقيق العمالة الكاملة، معدل نمو اقتصادي عال، التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.



الشكل 02: المربع السحري لكالدور



المصدر: (راتول و كروش، 2011، صفحة 92)

3. السياسة المالية:

هي القرارات التي تتخذها الحكومة لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة. (حدادي، 2017، صفحة 24)، كما تعرف أيضا على انها صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الإيرادات العامة وتديرها وتخطيط الانفاق العام من خلال الموازنة العامة للدولة في مرحلة معينة، وذلك من أجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسة ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. (عميرة و مقراني، 2021، صفحة 98)

إن أهداف السياسة المالية تختلف حسب النظم الاقتصادية ومستوى التطور التكنولوجي للدول ويمكن إيجازها في النقاط التالية: (بلعوز، 2004، صفحة 100)

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- تمويل المشروعات وتطوير الخدمات الاجتماعية؛
- مكافحة ارتفاع معدلات التضخم عن طريق فائض الميزانية؛
- فرض ضرائب حسب حالة الاقتصاد الوطني (رواج أو كساد)؛
- توظيف الموارد الإنتاجية وتحقيق مستوى مناسب من الأسعار والاستهلاك.

4. فعالية السياسة المالية والنقدية:

لقد دار الجدل كثيرا بين أنصار السياستين المالية والنقدية حول فاعلية كلا من السياستين وآليات انتقال أثرهما على الاقتصاد الكلي k ويمكننا هنا الاستعانة إلى ما وصل إليه الاقتصادي الكندي -ROBERTA MUNDELL روبرت مندل والذي قام بوضع نموذج على أساسه تم وضع قواعد السياسات المختلطة موضحا أن الأدوات المختلفة يجب استخدامها لبلوغ الأهداف الاقتصادية المراد الوصول إليها، فالسياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا على التوازن الداخلي وتأثير غير مباشر على التوازن الخارجي من خلال التأثير على الطلب الكلي على



الواردات، أما السياسة النقدية فهي تؤثر بشكل واضح على تحقيق التوازن الخارجي، وعلى الرغم من هذه النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياسة المالية والنقدية في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فأنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع وليس بالضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة وتركوا ذلك لظروف كل حالة، فيجب أن تتفاوت نسب المزج تبعاً لدرجة التطور الاقتصادي والنظام الاقتصادي السائد ونظام سعر الصرف ودرجة الانفتاح التجاري ونوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية. (درواسي، 2005، صفحة 272)

II. دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية والمالية على القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر للفترة (1990-2021) باستخدام نموذج (ARDL)

1. بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة:

تم تجميع الاحصائيات والبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2021) بالاعتماد على التقارير وقواعد البيانات المنشورة من طرف البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، وبناء على ما جاء في الجانب النظري لهذا الدراسة نقوم بإدخال لوغاريتم العشري على المتغير التابع من أجل التنسيق بين بيانات الدراسة وعليه يمكننا صياغة النموذج التالي:

$$LRW_t = F(RR, DTC, DAB_GDP, OIL)$$

والجدول أدناه يعرف متغيرات نموذج الدراسة.

الجدول 01: متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الرمز	مصدر البيانات	طريقة قياسها
المتغير التابع	RW	الديوان الوطني للإحصائيات	يعبر عنه بالأجر الحقيقي (تم حسابه من خلال قسمة SNMG على CPI)
المتغيرات المستقلة	RR	بنك الجزائر	يعبر عنه بمعدل إعادة الخصم.
	DCT		يعبر عنه بالتغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.
المتغيرات المستقلة	DAB-GDP	البنك الدولي	يعبر عنه بالإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
	OIL		يعبر عنه بالإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي بالدولار الأمريكي.

المصدر: من إعداد الباحثين.



2. اختبار الإستقرارية:

نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتعرف على خصائص السلاسل الزمنية وسنعمد في دراستنا هذه على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وذلك بتحديد درجة استقرار النموذج، وبالاعتماد على برنامج Eviews12 حصلنا على النتائج المبينة في الجدول أدناه.

الجدول 02: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

		عند المستوى				
		LRW	RR	DTC	DAB_GDP	OIL
With Constant	t-Statistic	-1.2716	-7.4091	-8.0306	-1.8824	-1.6480
	Prob.	0.6283	0.0000	0.0000	0.3358	0.4489
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2871	-7.9165	-7.7873	-2.1163	-1.5562
	Prob.	0.8719	0.0000	0.0000	0.5170	0.7871
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8003	-2.1556	-7.4199	-0.2387	-0.6386
	Prob.	0.8804	0.0325	0.0000	0.5921	0.4324
		n0	***	***	n0	n0
		n0	***	***	n0	n0
		n0	**	***	n0	n0
		n0	***	***	n0	n0
		عند الفرق الأول				
		d(LRW)	d(RR)	d(DTC)	d(DAB_GDP)	d(OIL)
With Constant	t-Statistic	-7.8286	-7.0056	-11.0295	-5.4274	-5.0556
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0003
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6828	-3.1820	-11.4797	-5.2614	-5.0699
	Prob.	0.0004	0.1115	0.0000	0.0009	0.0016
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4299	-3.1480	-10.9803	-5.5201	-5.1542
	Prob.	0.0171	0.0030	0.0000	0.0000	0.0000
		**	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلسلة الخاصة بالمتغيرين المستقلين RR؛ DTC سلاسل مستقرة عند المستوى $I(0)$ بينما السلاسل الخاصة بالمتغيرات LRW؛ GDP- DAB؛ OIL مستقرة عند المستوى $I(1)$ وبالتالي يمكننا تطبيق نموذج ARDL.

3. تقديم منهجية ARDL:

سنقوم بتطبيق تقنية نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطة الموزعة ARDL وذلك لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة والتي ظهرت سنة 2001 من طرف Pesaran وعلماء آخرون ومن أهم ميزات هذا النموذج ما يلي:

- أنه لا يشترط نفس درجة التكامل بين المتغيرات، أي أنه ممكن أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج بين الإثنين؛
 - نماذج (ARDL) تمكننا أيضا من حساب مقدرات الأجل الطويل والأجل القصير بالاعتماد على معادلة واحدة خلافا للنماذج الديناميكية الأخرى التي تتطلب استعمال مجموعة من المعادلات؛
 - لا تشترط عدد كبير من المشاهدات حيث يمكن الاكتفاء بـ 30 إلى 80 مشاهدة؛
 - اختلاف درجة الابطاء من متغير إلى آخر تمكننا من تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بينها.
- كل هذه المزايا جعلت نماذج (ARDL) من أفضل النماذج الديناميكية، مما سبق يمكننا صياغة نموذج (ARDL) الذي يعالج أثر السياسة النقدية والمالية على القدرة الشرائية للعمال الأجرا في الجزائر كما يلي:



$$\Delta LRW_t = C + \beta_1 LRW_{t-1} + \beta_2 RR_{t-1} + \beta_3 DTC_{t-1} + \beta_4 DABGDP_{t-1} + \beta_5 OIL_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_1 LRW_{t-i} + \sum_{i=1}^{q1} \alpha_2 \Delta LRR_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \alpha_3 \Delta DTC_{t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \alpha_4 \Delta DABGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q4} \alpha_5 \Delta OIL_{t-i} + \mu_t$$

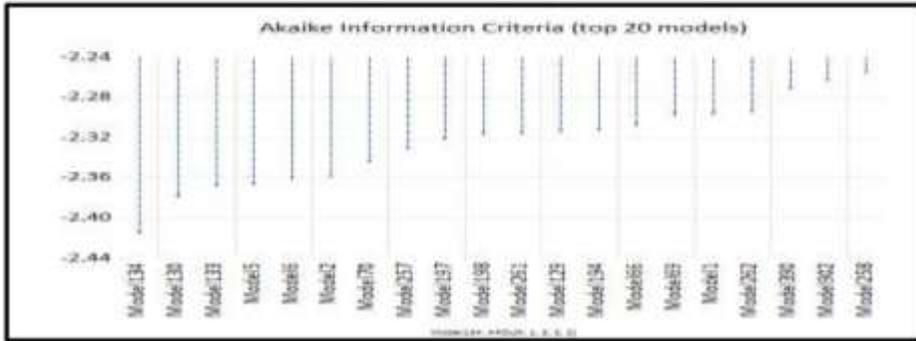
يسمى هذا النموذج ARDL (P, q1, q2, q3, q4) حيث يعبر كل من:

- P, q1, q2, q3, q4 عن درجة الإبطاء للمتغير التابع وكل من المتغيرات المفسرة على التوالي؛
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ معاملات العلاقات طويلة الأجل؛ $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ عن معاملات العلاقات القصيرة الأجل؛
- C الحد الثابت، μ_t حد الخطأ العشوائي.

4. تحديد فترة الإبطاء المثلى:

من أجل تحديد درجة الإبطاء بالنسبة لكل متغير على حدى (P, q1, q2, q3, q4) نقوم باختيار النموذج الذي تكون فيه قيم Schwarz و Akaike صغرى وهذا بعد التقدير الأولي والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل 03: تحديد فترة الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الشكل أعلاه نجد أن أفضل درجة إبطاء بالنسبة لكل من المتغيرات (LRW, RR, DTC, DAB, OIL, GDP) هي على التوالي: 2, 2, 3, 14؛ إذن نموذجنا يكون على الصيغة التالية: ARDL(4, 1, 3, 2, 2). (Model134)

5. اختبار علاقة التكامل المشترك (اختبار الحدود Bound Test):

من الجدول أدناه نجد أن قيمة الإحصائية F المحسوبة تساوي 5.389055 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيمة المرجحة الجدولية: (3, 49), (3, 09), (3, 87), (4, 37) لدرجات المعنوية: 10%, 5%, 1%, 2, 5% على التوالي، ومنه نقبل الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.



الجدول 03: اختبار الحدود Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.389055	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

6. نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:

من النتائج السابقة تبين لنا وجود تكامل مشترك بين متغيرات محل الدراسة، وعليه نستطيع تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بواسطة نموذج ARDL.

7. التقدير في الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

الجدول 04: التقدير في الأجل القصير

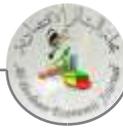
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LRW)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 3, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 12/25/22 Time: 20:28				
Sample: 1990 2021				
Included observations: 28				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRW(-1))	0.505560	0.205789	2.456689	0.0319
D(LRW(-2))	0.560666	0.157414	3.561715	0.0045
D(LRW(-3))	0.277489	0.089228	3.109883	0.0059
D(LRW(-4))	-0.033828	0.015226	-2.221697	0.0482
D(DTC)	0.001250	0.001601	0.780758	0.4514
D(DTC(-1))	-0.001647	0.001263	-1.303746	0.2189
D(DTC(-2))	-0.003089	0.000906	-3.833738	0.0028
D(DAB_GDP)	0.013313	0.005175	2.572655	0.0259
D(DAB_GDP(-1))	-0.024804	0.005365	-4.623328	0.0007
D(DIL)	0.026954	0.010314	2.613485	0.0241
D(DIL(-1))	-0.048930	0.009671	-5.059210	0.0004
CoinEq(-1)*	-1.492561	0.217639	-6.857970	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

بالعودة إلى الجدول أعلاه والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ بين متغيرات الدراسة نجد أن:

- بالنسبة لمعدل إعادة الخصم نلاحظ أنه هناك أثر سلبي على الأجل الحقيقية في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة (0,0482)، حيث أن تخفيض معدل إعادة الخصم بـ 1% يؤدي إلى زيادة الأجل الحقيقية بـ: 0,0338%؛

- بالنسبة لسعر الصرف ففي بداية الفترة (t-0) والفترة (t-1) نلاحظ أنه لا يوجد أثر لسعر الصرف على الأجل الحقيقية أما في الفترة (t-2) نلاحظ أنه هناك أثر عكسي على الأجل الحقيقية في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة (0,0028)، حيث أن تخفيض سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى زيادة الأجل الحقيقية بـ: 0,003%؛



- بالنسبة للإنفاق العام في بداية الفترة (t-0) نلاحظ أنه هناك أثر إيجابي على الأجر الحقيقية في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة (0,0259) حيث أن رفع معدل الانفاق العام بـ 1% يؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقية بـ 0,0131% أما في الفترة (t-1) فالتأثير ينعكس ويصبح ذو تأثير سلبي للإنفاق العام على الأجر الحقيقية فتخفيض معدل الانفاق العام بـ 1% يؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقية بـ 0,024% وهذا معناه أن تأثير الانفاق العام لا يظهر جليا في الأجل القصير.

- بالنسبة لسعر النفط في بداية الفترة (t-0) نلاحظ أنه هناك أثر إيجابي على الأجر الحقيقية في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة (0,0241) حيث أن ارتفاع سعر النفط بـ 1% يؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقية بـ 0,0269% أما في الفترة (t-1) فالتأثير ينعكس ويصبح ذو تأثير سلبي لسعر النفط على الأجر الحقيقية فعند انخفاض سعر النفط بـ 1% يؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقية بـ 0,048% وهذا معناه أن تأثير سعر النفط لا يظهر جليا في الأجل القصير.

وقد أظهرت نتائج أيضا معنوية نموذج تصحيح الخطأ (حد تصحيح الخطأ) للنموذج عند مستوى 5% وبالإشارة السالبة، وكل هذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتقيس معلمة تصحيح الخطأ سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وتشير هنا معلمة الخطأ (-1,49) في النموذج إلى أن الأجر الحقيقية تعادل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة بنسبة: 149% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما تنحرف الأجر الحقيقية خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 149% من هذا الانحراف في الفترة (t).

8. التقدير في الأجل الطويل:

الجدول 05: التقدير في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RR	-0.048861	0.010140	-4.818809	0.0005
DTC	0.005090	0.004454	1.140383	0.2783
DAB_GDP	0.014699	0.003319	4.429174	0.0010
OIL	0.033125	0.004261	7.773515	0.0000
C	7.565480	0.403113	18.75756	0.0000

EC = LRW - (-0.0489*RR + 0.0051*DTC + 0.0147*DAB_GDP + 0.0331*OIL + 7.5655)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نستخرج معادلة تقدير الأجل الطويل:

$$LRW = -0.0489.RR + 0.0051.DTC + 0.0147.DAB_GDP + 0.0331.OIL + 7.5655$$



نلاحظ من المعادلة المقدرة أن معدل إعادة الخصم قد أثر بشكل سلبي (عكسي) على الأجور الحقيقية في الأجل الطويل وبشكل معنوي إحصائيا (0.0005) عند 5% حيث أن التخفيض في معدل إعادة الخصم من طرف أما متغير سعر الصرف فلا يوجد أثر لهذا المتغير في الأجل الطويل ويقتصر تأثيره على الأجل القصير؛ وبالنسبة لمتغير الانفاق العام فتأثيره كان إيجابيا وذو معنوية إحصائية (0,001) عند 5% حيث أن ارتفاع معدل الانفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية بـ 0,014%، وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي.

أما متغير سعر النفط فكان تأثيره إيجابيا وذو معنوية إحصائية (0,0000) وأكبر من تأثير الانفاق العام وهذا لارتباط اقتصاد الجزائر بشكل واضح مع أسعار البترول حيث أن ارتفاع سعر النفط بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية بـ 0,0331%.

9. الاختبارات التشخيصية لنموذج التقدير:

نجري الاختبارات التشخيصية للتأكد من صحة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية التقليدية ويمكن تلخيص هذه الاختبارات في الجداول التالية:

الجدول 06: اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (اختبار LM)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.174791	Prob. F(16,11)	0.4016
Obs*R-squared	17.66327	Prob. Chi-Square(16)	0.3440
Scaled explained SS	2.085086	Prob. Chi-Square(16)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نلاحظ خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي حيث أظهرت النتائج عدم معنوية إحصائية F المحسوبة والتي بلغت (1,174791) عند مستوى احتمال (0,4016) وهي أكبر من 5%.

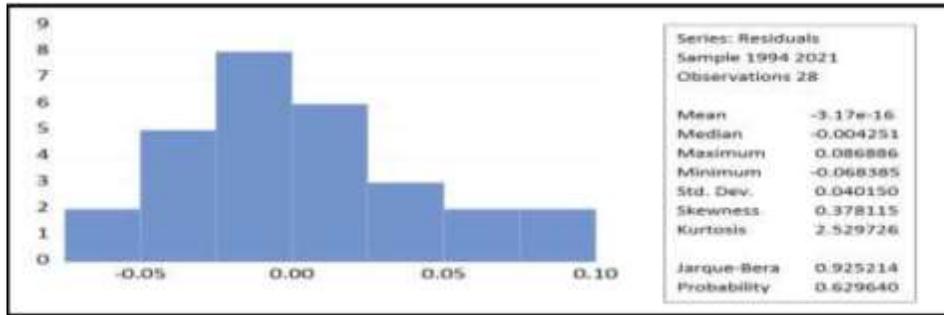
الجدول رقم 07: اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (اختبار ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.008791	Prob. F(1,25)	0.9260
Obs*R-squared	0.009491	Prob. Chi-Square(1)	0.9224

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه يُظهر اختبار ARCH عدم معنوية إحصائية F المحسوبة والتي بلغت (0,0087) عند مستوى احتمال (0,9260) وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بعدم ثبات التباين في النموذج المقدر.

الجدول 08: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (اختبار Normalité)



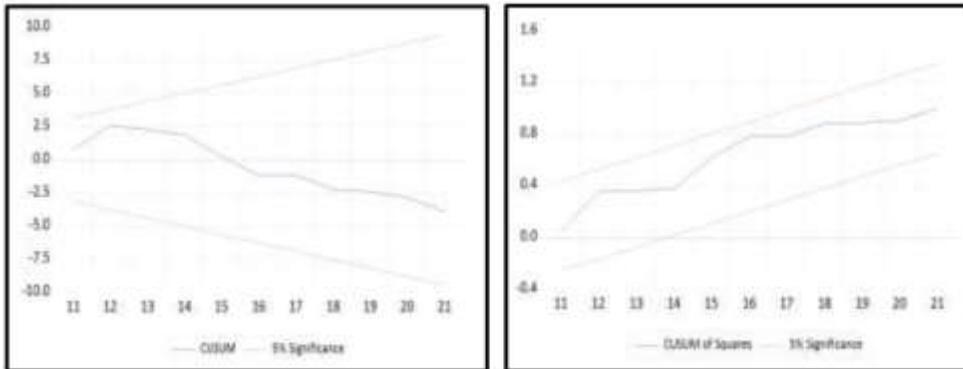
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ الاحتمال المقابل لاختبار Jarque-Bera يساوي (0,629640) أكبر من 5% وعليه نستنتج أن الأخطاء العشوائية في النموذج المقدر تتبع توزيعا طبيعيا.

10. الاختبارات التشخيصية لنموذج التقدير:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج يستلزم اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلومات الأجلين القصير والطويل للنموذج للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وقد كانت النتيجة كما يلي:

الشكل 04: اختبار الاستقرار الهيكلية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الشكل رقم 3 أن القيم الخاصة بالاختبارين (Cusum Test و Cusum of Squares Test) تقع بين الخطين المتوازيين داخل حدود المنطقة الحرجة، أي بين حدود الثقة عند مستوى دلالة 5%، وعليه يمكن القول بأن متغيرات الدراسة ثابتة عبر الزمن، وبالتالي لا توجد لدينا أكثر من معادلة لنموذج الدراسة، أي هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد القصير ونتائج الأمد الطويل.

11. اختبار السببية بين السياسة النقدية والمالية والأجور الحقيقية:

يستخدم هذا الاختبار لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية: هل هو اتجاه أحادي، أم تبادلي، أم أنه لا توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يظهره الجدول التالي.



الجدول 09: اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 12/29/22 Time: 09:05			
Sample: 1990 2021			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DRR does not Granger Cause DLRW	30	11.8134	0.0019
DLRW does not Granger Cause DRR		0.10251	0.7513
DDTC does not Granger Cause DLRW	29	0.66792	0.3601
DLRW does not Granger Cause DDTC		1.46595	0.2369
DDAB_GDP does not Granger Cause DLRW	30	0.45151	0.5073
DLRW does not Granger Cause DDAB_GDP		0.07311	0.7889
DOIL does not Granger Cause DLRW	30	0.04555	0.8326
DLRW does not Granger Cause DOIL		1.73341	0.1990
DDTC does not Granger Cause DRR	29	0.06983	0.7937
DRR does not Granger Cause DDTC		0.69037	0.4136
DDAB_GDP does not Granger Cause DRR	30	2.66166	0.1211
DRR does not Granger Cause DDAB_GDP		0.07858	0.7814
DOIL does not Granger Cause DRR	30	1.68994	0.2047
DRR does not Granger Cause DOIL		0.00642	0.9367
DDAB_GDP does not Granger Cause DDTC	29	0.19756	0.6604
DDTC does not Granger Cause DDAB_GDP		0.36956	0.5485
DOIL does not Granger Cause DDTC	29	0.08930	0.7674
DDTC does not Granger Cause DOIL		0.27592	0.6038
DOIL does not Granger Cause DDAB_GDP	30	0.27033	0.6073
DDAB_GDP does not Granger Cause DOIL		0.20832	0.6517

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

أن معدل إعادة الخصم يتسبب في الأجر الحقيقية ($0.05 < \text{Prob} = 0.0019$) أما العكس فغير صحيح فالأجر الحقيقية لا تسبب في معدل إعادة الخصم ($0.05 > \text{Prob} = 0.7513$) أما باقي متغيرات الدراسة فليس لها علاقة سببية مع بعضها البعض لا علاقة أحادية ولا تبادلية أي لا وجود لعلاقة سببية فيما بينها لأن الاحتمالات المقابلة لها أكبر من 0,05.

خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر السياسة النقدية والمالية على الأجر الحقيقية والتي تمثل القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) وبالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL تم تقدير النموذج وذلك بالاعتماد على سلاسل زمنية لمتغيرات لوغاريتهم الأجر الحقيقية كمتغير تابع، أما متغيرات المستقلة فهي: سعر إعادة الخصم وسعر الصرف كمؤشرات عن السياسة النقدية والانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط (الإيرادات النفطية) كمتغيرات تمثل السياسة المالية في الجزائر نظرا لاعتماد الدولة بصفة شبه كلية على إيرادات البترول في الموازنة العامة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- يوجد أثر عكسي لمعدل إعادة الخصم على الأجر الحقيقية في المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فعند تخفيض البنك المركزي لهذا المعدل تزيد القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية نحو المستثمرين الاقتصاديين فترتفع الاستثمارات وينتفع الاقتصاد وينشط سوق العمل هذا الأخير الذي يؤثر بالإيجاب على القدرة الشرائية للعمال الأجراء؛

- يوجد أثر عكسي لسعر الصرف على الأجر الحقيقية في المدى القصير أما في الأجل الطويل فلا يوجد أثر، ويظهر أثر سعر الصرف على الأجر الحقيقية من خلال تأثير تقلبات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار، فإن انخفاض قيمة الدينار الجزائري يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة مقدرة بالدينار الجزائري في حين أن الأجر الاسمية تبقى ثابتة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛



- في الأجل القصير لا يظهر تأثير الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي بشكل واضح على الأجور الحقيقية أما في الأجل الطويل فيوجد أثر إيجابي على الأجور الحقيقية فزيادة هذا الأخير يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للعمال وذلك من خلال زيادة الأجور وزيادة الاستثمارات الممنوحة في السياسة الانفاقية التوسعية التي تؤثر بشكل واضح في حياة العمال الجزائريين؛

- لا يظهر أثر أسعار البترول على الأجور الحقيقية في المدى القصير أما في الأجل الطويل واستمرار ارتفاع أسعار النفط يؤثر بشكل إيجابي على القدرة الشرائية للعمال الأجراء وذلك للدور الكبير الذي تمثله الجباية البترولية في توزيع الميزانيات المختلفة للقطاعات العمومية والاقتصادية؛

- بالنسبة لاختبار غرانجر للسببية وجدنا أنه هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل إعادة الخصم إلى الأجور الحقيقية؛ وعليه مما سبق نجد أن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على الأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة.

ومما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الأهداف النهائية المرجوة كتتحقيق نمو اقتصادي عال ينعكس ويساهم في الرفع من القدرة الشرائية للعمال وخاصة الطبقة المهشة؛

- رفع الإنتاجية وذلك بتكوين المسيرين وتمويل التكنولوجيات الجديدة وكذا التكوين في التخصصات التي تستجيب وترفع الأساسيات الاقتصادية للمؤسسة الإنتاجية، كل ذلك عبر برامج لتحسين الإنتاجية؛

- عقلنة الإنفاق الحكومي وذلك بالذهاب إلى الأسعار الحقيقية تدريجياً وإخضاعها لسعر السوق، فالذهاب إلى حقيقة الأسعار يُعطي كل سلعة قيمتها الحقيقية ما يسمح بالوصول إلى التكلفة الحقيقية للإنتاج؛

- توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة ومحاولة تحويل المؤسسات العمومية التابعة لقطاعات الإدارة والتعليم من قطاعات مستهلكة إلى قطاعات خالقة للثروة (كمساهمة الجامعة بمختلف كلياتها ومعاهدها في تكوين الإطارات وتقديم نتائج البحث العلمي والدراسات المعمارية لمختلف القطاعات) وكل هذا لتستفيد الطبقة العمالية لهاته القطاعات من هذه الإيرادات من أجل رفع القدرة الشرائية وعدم الانتظار في كل مرة قرارات الدولة المتعلقة برفع الأجور والتي في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية؛

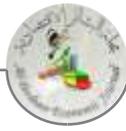
- الخروج من التبعية لأسواق النفط والتي في الغالب تتأثر بعوامل خارجة عن السيطرة، وذلك بالتوجه مثلاً إلى الصناعات البترولية التحويلية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛

- رفع الحد الأدنى للأجور بشكل مناسب ومدروس، يساهم في إنعاش وتحسين القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر.



قائمة المراجع:

- بن علي بلعزوز. (2004). محاضرات في النظريات و السياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسن النجفي. (1977). القاموس الاقتصادي. بغداد: مطبعة الإدارة المحلية.
- ضياء مجيد الموسوي. (1989). النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الجزئي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الرزاق بن عميرة ، عبد العزيز مقراني. (2021). أثر السياسات المالية والنقدية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2018/1990. مجلة البشائر. المجلد 07. العدد (01).
- عبد اللطيف، حدادي. (2017). تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 05. العدد 03.
- محب خلة توفيق. (2015). الاقتصاد النقدي والمصرفي الطبعة الأولى. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة. (2015). أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر 1990-2012. مجلة رؤى اقتصادية. المجلد 09. العدد 02.
- مسعود درواسي. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 2004 - 1990 حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.
- معمر حمداني، مصطفى بناي. (2020). السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05. العدد 02.
- مليكة بيجات، لامية بوشارب. (2016). دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر خلال الفترة 1970-2014. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 07. العدد 02.
- هشام ريغي. (2020). ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المجلد 12. العدد 03.
- Einzing. (1964). Monetary Policy : Means and Ends. enguin Books harnonsd worth Midlesex.



الملاحق:

الجدول 1: متغيرات الدراسة (الأجر الأثني المضمون؛ مؤشر أسعار الاستهلاك؛ سعر النفط؛ الانفاق العام؛ سعر الصرف؛ معدل إعادة الخصم) خلال الفترة 2021/1990

	SNMG	CPI	OIL	DAB_GDP	TCH	RR
1990	1000,00	15,52	16,51	101,49	8,96	7,00
1991	1800,00	19,54	13,50	94,48	18,47	10,50
1992	2000,00	25,72	13,84	98,55	21,84	11,50
1993	2500,00	31,01	12,20	101,36	23,35	11,50
1994	4000,00	40,01	12,92	103,52	35,06	15,00
1995	4000,00	51,93	14,33	102,80	47,66	15,00
1996	4000,00	61,63	16,82	94,18	54,75	14,00
1997	4800,00	65,16	15,16	90,43	57,71	12,50
1998	5400,00	68,39	9,22	99,94	58,74	9,50
1999	6000,00	70,20	13,35	94,63	66,57	9,50
2000	6000,00	70,44	20,62	78,72	75,26	7,50
2001	8000,00	73,41	17,57	85,33	77,22	6,00
2002	8000,00	74,46	18,39	90,13	79,68	5,50
2003	8000,00	77,63	20,23	85,63	77,39	4,50
2004	10000,00	80,71	22,23	85,59	72,06	4,00
2005	10000,00	81,83	29,04	76,87	73,28	4,00
2006	10000,00	83,72	30,66	73,11	72,65	4,00
2007	12000,00	86,80	28,69	77,80	69,29	4,00
2008	12000,00	91,01	30,50	80,74	64,58	4,00
2009	12000,00	96,24	20,61	100,58	72,65	4,00
2010	15000,00	100,00	23,35	92,98	74,39	4,00
2011	15000,00	104,52	27,27	89,90	72,94	4,00
2012	18000,00	113,82	26,11	91,62	77,54	4,00
2013	18000,00	117,52	23,82	97,20	79,37	4,00
2014	18000,00	120,95	20,49	101,52	80,58	4,00
2015	18000,00	126,74	12,84	113,35	100,69	4,00
2016	18000,00	134,84	10,03	114,18	109,44	4,00
2017	18000,00	142,38	12,11	110,06	110,97	3,50
2018	18000,00	148,46	15,66	106,63	116,59	3,50
2019	18000,00	151,36	14,33	106,06	119,35	3,50
2020	20000,00	155,02	10,19	111,69	126,78	3,00
2021	20000,00	166,22	13,82	100,20	135,06	3,00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الإحصائية لكل من: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات؛ البنك الدولي.